

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
دولة الكويت
البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
18 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة مجموعة الأنظمة الهندسية - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة مجموعة الأنظمة الهندسية - ش.م.ك. (مقفلة) ، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016 ، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا ، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية ، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2016 ، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية المحاسبية، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

تأكيد أمر

نود أن نشير إلى الإيضاح رقم (4) وهذا لا يعد تحفظاً على رأينا .

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك .

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للشركة .

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذ بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

تدقيق حسابات | ضرائب | استشارات

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
 - تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الشركة.
 - الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأدلة المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
 - تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفقوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
 - الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال الشركة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات الشركة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.
- كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولانحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رآيناها ضرورية لأداء مهمتنا وأن الشركة تمسك بحسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولانحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM اليزيع وشركاهم

دولة الكويت
27 فبراير 2017

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	إيضاح	الموجودات
			الموجودات المتداولة :
1,223,215	863,841		نقد لدى البنوك
51,449	51,942	3	وديعة لأجل
407,701	776,908	4	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,682,365	1,692,691		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة :
-	2,500	5	استثمار في شركة زميلة
4,747	3,701	6	ممتلكات ومعدات
4,747	6,201		مجموع الموجودات غير المتداولة
1,687,112	1,698,892		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة :
24,498	25,052	7	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
24,498	25,052		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة :
20,164	28,625	8	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
20,164	28,625		مجموع المطلوبات غير المتداولة
44,662	53,677		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية :
1,000,000	1,000,000	9	رأس المال
500,000	500,000		علاوة إصدار
70,065	70,344	10	إحتياطي إجباري
70,065	70,344	11	إحتياطي إختياري
2,320	4,527		أرباح مرحلة
1,642,450	1,645,215		مجموع حقوق الملكية
1,687,112	1,698,892		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (18) تشكل جزءا من البيانات المالية

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
أحمد بدر العيسى

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	إيضاح	
123,573	85,378		إيرادات التشغيل
(108,178)	(69,912)		تكاليف التشغيل
15,395	15,466		مجمّل الربح
15,458	5,920		إيرادات قسم التدريب
(180,234)	(241,524)	12	مصاريف عمومية وإدارية
(6,931)	(2,636)	6	إستهلاك
291,682	225,071	4 ، ب	مخصص لم يعد له ضرورة
135,370	2,297		ربح التشغيل
412	493		إيرادات فوائد
(1,544)	-		مصاريف تمويلية
98,134	-	13	إيرادات أخرى
232,372	2,790		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(26)	(25)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
232,346	2,765		صافي ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر للسنة
232,346	2,765		مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (18) تشكل جزءاً من البيانات المالية

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

مجموع حقوق المالكية	أرباح مرحلة	إحتياطي إحتياطي	إحتياطي إجباري	علاوة إصدار	رأس المال	الرصيد في 31 ديسمبر 2014
1,410,104	(229,440)	69,772	69,772	500,000	1,000,000	مجموع الدخل الشامل للسنة
232,346	232,346	-	-	-	-	المحول إلى الإحتياطيات
-	(586)	293	293	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
1,642,450	2,320	70,065	70,065	500,000	1,000,000	مجموع الدخل الشامل للسنة
2,765	2,765	-	-	-	-	المحول إلى الإحتياطيات
-	(558)	279	279	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2016
1,645,215	4,527	70,344	70,344	500,000	1,000,000	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (18) تشكل جزءا من البيانات المالية

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مقولة)
بيان التدفقات النقدية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	
232,372	2,790	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
6,931	2,636	تسويات :
(291,682)	(225,071)	إستهلاك
3,428	8,461	مخصص لم يعد له ضرورة
(412)	(493)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
1,544	-	إيرادات فوائد
(47,819)	(211,677)	مصاريف تمويلية
1,583,528	(144,136)	التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(111,908)	555	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,423,801	(355,258)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(1,326)	-	النقد (المستخدم في) الناتج من العمليات
-	(26)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
1,422,475	(355,284)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المدفوعة
		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
(412)	(493)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
(1,095)	(1,590)	صافي الزيادة على ودیعة لأجل
-	(2,500)	المدفوع لإضافات على ممتلكات ومعدات
412	493	المدفوع لإستثمار في شركة زميلة
(1,095)	(4,090)	إيرادات فوائد مستلمة
		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
(211,025)	-	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(1,544)	-	صافي الحركة على المستحق إلى طرف ذي صلة
(212,569)	-	مصاريف تمويلية مدفوعة
1,208,811	(359,374)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
14,404	1,223,215	صافي (النقص) الزيادة في نقد لدى البنوك
1,223,215	863,841	نقد لدى البنوك في بداية السنة
		نقد لدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (18) تشكل جزءاً من البيانات المالية

1- تأسيس ونشاط الشركة

إن شركة مجموعة الأنظمة الهندسية - ش.م.ك. (مقفلة) هي شركة مساهمة كويتية (مقفلة) مسجلة في دولة الكويت . تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس رقم 1850 / جلد 1 والمؤرخ في 20 يونيو 1999 .

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة من أجلها هي كما يلي :

- 1 - إدارة المشاريع الهندسية والانشائية .
- 2 - أعمال حساب الكميات .
- 3 - أعمال مسح الأراضي والتصوير الجوي .
- 4 - أعمال التفتيش والفحص على المباني والمنشآت لتقييمها من الناحية الفنية .
- 5 - إجراء الاختبارات اللازمة لفحص التربة والمواد .
- 6 - الدراسات والبحوث والاستشارات الخاصة بأعمال الهندسة والانشاء .
- 7 - أعمال التحكيم وإثبات حالات الضرر في النزاعات الناشئة بين الاطراف المتعاقدة والمتخصصة في مجال الهندسة والانشاء .
- 8 - التدريب في مجال علوم الهندسة التطبيقية والإدارية .
- 9 - المقاولات في مجال أعمال الشركة .
- 10 - إدارة المرافق والمنشآت الخاصة والعمامة .
- 11 - إدارة مشاريع البنية التحتية الأساسية للمناطق والمشاريع السكنية والتجارية والصناعية والمرافق بنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) .
- 12 - إستشارات إدارية واقتصادية على أن تتوفر الشروط المطلوبة فيمن يزاول هذه المهنة .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها .

إن الشركة مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 77894 بتاريخ 24 يوليو 1999 .

إن عنوان الشركة المسجل هو صندوق بريد رقم 5336 ، الصفاة 13054 ، دولة الكويت .

إن إجمالي عدد موظفي الشركة كما في 31 ديسمبر 2016 هو 9 موظف (2015 - 7 موظفين) .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 27 فبراير 2017 . إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد اصدارها .

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم (1) لسنة 2016 في 24 يناير 2016 ، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 ، والذي حل محل قانون الشركات رقم (25) لسنة 2012 ، والتعديلات اللاحقة له ، وفقا للمادة رقم (5) ، سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتبارا من 26 نوفمبر 2012 ، تم إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم (1) لسنة 2016 في 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم (25) لسنة 2012 . وترى إدارة الشركة أن تطبيق قانون الشركات الجديد ولائحته التنفيذية ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على الشركة .

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الأعداد :

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة ، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية .

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس .

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (س) .

المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2016 ، المتعلقة بالشركة وبياناتها كالتالي :

تعديلات على معايير المحاسبة الدولية رقم (16) و (38) – توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء

إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 ، توضح الأساس الوارد في معايير المحاسبة الدولية رقم (16) و (38) ، والذي يبين أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأصل ذاته . ونتيجة لذلك ، فإن الطرق المستندة إلى نمط الإيرادات لا يمكن استخدامها لاستهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات ، ولكن يمكن استخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة .

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) – طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة

إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 يسمح للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن استثماراتها في الشركات التابعة وشركات المحاصة والشركات الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي على المنشآت التي تقوم أساساً بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وقامت بالتغيير إلى طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 ، توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية . تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية :

- المادية : حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمة عن طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية ، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إدراجه بالبيانات المالية .
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر : حيث يمكن دمج وتفصيل البنود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر ، كما توجد إرشادات إضافية حول الاجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية ، إضافة إلى أن الحصة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية يجب جمعها وعرضها بالمجمل كبنود منفصلة بناء على إمكانية إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر .
- الإفصاحات : حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الإفصاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الإفصاحات .

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 – 2014 :

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية – الإفصاحات

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 ، حيث تتضمن تلك التعديلات توضيحا على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى إستناداً إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للطرف المحول بالغاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها ، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الإفصاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة لهذا الطرف في الموجودات المحولة . يوضح هذا المعيار إرشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالإضافة إلى إرشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخل مستمر أم لا. وقد استتبع هذه التعديلات تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلاً آخر يوضح أن الإفصاحات الإضافية التي تتطلبها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديداً لجميع الفترات المالية المرحلية ، إلا إذا تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34 .

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية .

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل الشركة :

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 ، تتطلب من المنشأة بتقديم إفصاحات تتبع لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغييرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغييرات الناشئة عن التدفقات النقدية والتغييرات الغير نقدية، مع السماح بالتطبيق المبكر .

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية : التحقق والقياس . إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية وأن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد ، كما يوضح المبادئ في التحقق ولمدة التحقق للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) .

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات . سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه :

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات .
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الإنشاء .
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء .
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – إتفاقيات بناء العقارات .
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء .
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة .

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء ، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى ، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 . كما توفر متطلباتها نموجاً للإعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية ، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة .

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية .

ب - الأدوات المالية :

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية . يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات .

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإتفاقيات التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد . إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية فيتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية . يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد .

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد لدى البنوك ، الوديعة لأجل ، المدينين ، والدائنين .

• الموجودات المالية

ب - 1 - المدينون :

يتمثل رصيد المدينون في المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي ، ويتم الإعتراف بمدينين بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة . يتم إحتساب مخصص الانخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في إحتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ، ويتم الإعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين ، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين ، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر .

• المطلوبات المالية

ب - 1 - الدائنون :

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين . يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي . يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي . يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول) . وبخلاف ذلك ، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة .

ج - الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للشركة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقاً لطريقة حقوق الملكية ، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم الشركة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر ، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف الشركة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة الشركة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار الشركة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على الشركة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة الشركة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة الشركة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة الشركة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة ، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر .

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم الشركة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر .

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد الشركة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة استثمار الشركة في شركاتها الزميلة. تحدد الشركة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل ، تقوم الشركة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر .

د - الممتلكات والمعدات :

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل . يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات ، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها . في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً ، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات .

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة . عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات ، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر .

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والمعدات والمقدرة بـ 5 سنوات .

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بند الممتلكات والمعدات .

يتم إلغاء الاعتراف ببند الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

هـ - إنخفاض قيمة الموجودات :

في نهاية السنة المالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات . إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض ، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة ، (إن وجدت) . إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد ، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة ، أيهما أعلى . يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب . يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل .

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل ، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر ، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم .

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا ، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد . يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة . يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم .

و - مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين . إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي .

ز - رأس المال :

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصصة من المبالغ المحصلة.

ح - علاوة الإصدار :

تتمثل علاوة الإصدار في زيادة قيمة النقد المحصل عند إصدار الأسهم عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة . إن علاوة الإصدار غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون .

ط - تحقق الإيراد :

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة . يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات والخصومات .

تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه . إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع . تستند الشركة في التقديرات على النتائج التاريخية ، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده .

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب العوائد الفعلية .

أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع .

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق .

ي - المخصصات :

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا ، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام . لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ك - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي :

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة وبعد استبعاد المحول إلى الإحتياطي الإجباري وأي خسائر متراكمة .

ل - حصة الزكاة :

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة وذلك طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له . لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 ، لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه .

م - العملات الأجنبية :

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة .

ن - الأحداث المحتملة :

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية الا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لمصادد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداؤه بصورة كبيرة . وبخلاف ذلك ، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعدا .

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحا .

س - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات .

أ - الآراء :

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبينة في إيضاح رقم (2) ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية .

1- تحقق الإيرادات :

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للشركة ، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها . إن تحديد خصائص تحقيق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم (18) يتطلب آراء هامة .

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها :

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

ب - التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

1- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها :

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة تخضع لموافقة الإدارة .

2- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية :

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد . والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل . يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية . تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة ، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد ، أو أي استثمارات جوهريّة والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل . إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الإستقراء.

3- وديعة لأجل

بلغ معدل الفائدة الفعلي على الوديعة لأجل 1.05% كما في 31 ديسمبر 2016 (2015 - 0.75%) سنوياً . تستحق هذه الوديعة بمعدل 181 يوم كما في 31 ديسمبر 2016 (2015 : 181 يوم) . إن هذه الوديعة محجوزة لدى أحد البنوك المحلية مقابل إصدار خطابات ضمان - إيضاح (17) .

4- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2015	2016	
916,238	916,545	مدينون تجاريون (أ)
(540,170)	(315,099)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
376,068	601,446	صافي المدينين التجاريين
2,070	2,910	مدينون موظفون
1,212	1,438	مصاريف مدفوعة مقدماً
12,430	3,430	غطاءات خطابات ضمان
14,800	30,339	دفعات مقدمة للموردين
1,121	137,345	تأمينات مستردة
407,701	776,908	

يتضمن بند مدينون تجاريون مبلغ 900,283 ديناراً كويتياً كما في 31 ديسمبر 2016 (2015 - 900,283 ديناراً كويتياً) يتعلق
بذمة الإدارة العامة للجمارك ويوجد خلاف مع الإدارة العامة للجمارك حول فواتير هذه الذمم . قامت إدارة الشركة بتكوين مخصص
لهذه الذمة بمبلغ 315,099 ديناراً كويتياً كما في 31 ديسمبر 2016 (2015 - 540,170 ديناراً كويتياً) لمواجهة الفواتير التي
يوجد بخصوصها خلافاً .

قامت إدارة الشركة برفع دعوى قضائية ضد الإدارة العامة للجمارك للمطالبة بالأتعاب المستحقة لها اعتباراً من أغسطس 2006 حتى
31 أكتوبر 2010 ، وقد حكمت المحكمة وقبل الفصل في الموضوع بنذب لجنة ثلاثية من وزارة العدل لبحث مستحقات شركة
مجموعة الأنظمة الهندسية ش.م.ك (مقولة) .

وقد أودعت تلك اللجنة بإدارة الخبراء تقريرها بتاريخ 15 ديسمبر 2010 والذي انتهت في نتيجته النهائية البند ثانياً "تري الخبرة
وبتصفية الحساب بين الطرفين أن المبلغ التي تطلب به الشركة المدعية من الإدارة العامة للجمارك من شهر أغسطس عام 2006 حتى
شهر أكتوبر عام 2010 إجمالي مبلغ 2,458,939 ديناراً كويتياً .

وقد حكمت المحكمة في تلك الدعوى بإلزام الإدارة العامة للجمارك بأن تؤدي للشركة مبلغ 2,458,939 ديناراً كويتياً .

وقد طعنَت الإدارة العامة للجمارك بالاستئناف ، وقد صدر الحكم فيه بإلزام الإدارة العامة للجمارك بأن تؤدي للشركة مبلغ
1,654,227 ديناراً كويتياً والفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً من تاريخ صدور الحكم النهائي وحتى تمام السداد ، وقد قامت الشركة
بتحصيل ذلك المبلغ .

وقد نتج عن هذا الحكم تحقيق الشركة إيرادات أخرى بمبلغ 97,342 ديناراً كويتياً - إيضاح (13) بيانها كما يلي :

المبلغ	البيان
12,507	المحصل من تسوية دعوى قضائية - إيضاح (4)
16,404	المسترد مقابل رسوم استئناف
68,431	فرق تسوية بين قيمة الرصيد الدفترية وقيمة الحكم الصادر لصالح
97,342	الشركة

كما أقامت شركة مجموعة الأنظمة الهندسية ش.م.ك (مقولة) دعوى أخرى ضد الإدارة العامة للجمارك بسبب توقف الأخيرة عن
سداد المستحقات المشغولة بها ذمتها عن الفترة من 1 نوفمبر 2010 حتى 29 فبراير 2012 بإجمالي مبلغ 900,283 ديناراً كويتياً ،
مما حداً بها لإقامة تلك الدعوى بطلب نذب خبير ، وقد أقرت إدارة الخبراء في نتيجتها النهائية بالمبلغ المطالب به لصالح الشركة وقد
حكمت المحكمة في تلك الدعوى بإلزام الإدارة العامة للجمارك بأن تؤدي للشركة مبلغ 900,283 ديناراً كويتياً و7% فوائد قانونية من
تاريخ المطالبة القضائية والفي دينار مقابل أتعاب المحاماة ، وقد طعنَت الإدارة العامة للجمارك على ذلك الحكم بالاستئناف .

(أ) مدينون تجاريون

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة ، ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم .

إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي :

المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها ولم تخفض قيمتها	لم يتأخر سدادها ولم تخفض قيمتها	أقل من 90 يوم	أكثر من سنة
916,545	315,099	585,184	16,262	2016	
916,238	540,170	360,113	15,955	2015	

(ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن حركة مخصص ديون مشكوك في تحصيلها هي كما يلي :

2015	2016	الرصيد في بداية السنة
831,852	540,170	مخصص لم يعد له ضرورة
(291,682)	(225,071)	الرصيد في نهاية السنة
540,170	315,099	

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

بناءً على الحكم الصادر في الدعوى أعلاه المستند فيه إلى تقرير اللجنة الثلاثية من إدارة خبراء وزارة العدل والذي قضى بالزام الإدارة العامة للجمارك بأن تؤدي للشركة مبلغ وقدره 900,283 ديناراً كويتياً ، وبناءً على رأي المستشار القانوني بالشركة والذي أفاد بأنه من الجدير أن يتم تأييد ذلك الحكم استئنافياً ، فقد قامت إدارة الشركة بإقفال مبلغ 225,071 ديناراً كويتياً من حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وإبقاء رصيد المخصص بنسبة 35% من ذمة الإدارة العامة للجمارك .

(ج) لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض دائم في قيمتها . إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه ، كما لا تحتفظ الشركة بأي رهن كضمان لأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى .

5- استثمار في شركة زميلة
يتمثل الاستثمار في شركة زميلة مما يلي :

اسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	نسبة الملكية		المبلغ	
		2015	2016	2015	2016
شركة تقييم وإصلاح المباني للتجارة العامة	الكويت	-	25 %	-	2,500
إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:					
		2015	2016		
الرصيد في بداية السنة		-	-		
المدفوع لاستثمار في شركة زميلة		-	2,500		
الرصيد في نهاية السنة		-	2,500		

لم يتم احتساب حصة الشركة من استثمار في شركة زميلة حيث تم تأسيس الشركة بتاريخ 17 مايو 2016 وعليه فإن أول بيانات مالية مدققة للشركة تكون في 31 ديسمبر 2017 .

6- ممتلكات ومعدات

التكلفة :		اثاث ومعدات مكتبية	
في 1 يناير 2015		44,188	
إضافات		1,095	
في 31 ديسمبر 2015		45,283	
إضافات		1,590	
في 31 ديسمبر 2016		46,873	
الإستهلاك المتراكم :		33,605	
في 1 يناير 2015		6,931	
المحمل على السنة		40,536	
في 31 ديسمبر 2015		2,636	
المحمل على السنة		43,172	
في 31 ديسمبر 2016		4,747	
صافي القيمة الدفترية :		3,701	
في 31 ديسمبر 2015			
في 31 ديسمبر 2016			

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	7- دائنون وأرصدة دائنة أخرى
9,550	6,096	مستحق إلى مقاولي الباطن
1,500	750	مصاريف مستحقة
10,697	15,456	إجازات موظفين مستحقة
2,725	2,725	دائنو توزيعات
26	25	المستحق إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
24,498	25,052	

(أ) إن أرصدة الدائنين التجاريين لا تحمل فوائد ويتم سدادها خلال متوسط فترة 90 يوم .

2015	2016	8- مخصص مكافأة نهاية الخدمة
18,062	20,164	الرصيد في بداية السنة
3,428	8,461	المحمل على السنة
(1,326)	-	المدفوع خلال السنة
20,164	28,625	الرصيد في نهاية السنة

9- رأس المال
يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 10,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد ، وجميع الأسهم نقدية .

10- احتياطي إجباري
وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإجباري ، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الإحتياطي إلى 50% من رأس المال . إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة.

11- إحتياطي اختياري
وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة ، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الاختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على إقتراح مجلس الإدارة .

2015	2016	12- مصاريف عمومية وإدارية
116,181	194,601	تكاليف الموظفين
13,806	13,806	إيجارات
299	1,242	قرطاسية ومطبوعات
1,120	1,795	صيانة وأصلاح
1,923	3,531	بريد وهاتف
3,030	9,789	مصاريف سفر
204	446	ضيافة
29,203	2,720	أتعاب مهنية
318	509	مصاريف بنكية
14,150	13,085	مصاريف متنوعة
180,234	241,524	

2015	2016	مزايا أفراد الإدارة العليا
54,000	58,342	رواتب وأجور
4,500	5,989	إجازات
19,200	19,200	مكافآت
13,765	15,814	أخرى
91,465	99,345	

13- إيرادات أخرى: يتمثل بند إيرادات أخرى لسنة المقارنة في المحصل من تسوية دعوى قضائية بمبلغ 97,342 ديناراً كويتياً بالإضافة إلى إيرادات أخرى بمبلغ 792 ديناراً كويتياً .

14- إدارة المخاطر المالية: تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد لدى البنوك ، الوديعة لأجل ، المدينين ، والدائنين ، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه . لا تستخدم الشركة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها .

مخاطر سعر الفائدة : تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفوائد لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة . إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها .

مخاطر الائتمان : إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر . إن الموجودات المالية التي قد تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك ووديعة لأجل والمدينين . إن النقد لدى البنوك والوديعة لأجل مودعين لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة . كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج من عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك والوديعة لأجل والمدينين .

مخاطر العملات الأجنبية : إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية . تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي . ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي . لا تتعرض الشركة حالياً لهذه المخاطر .

مخاطر السيولة : تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية . وإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري ، وتستثمر في الودائع البنكية مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية .

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية :		2016
المطلوبات المالية	1 أشهر إلى	المجموع
	12 شهر	25,052
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	25,052	

2015		المطلوبات المالية
1 أشهر إلى	12 شهر	
المجموع	المجموع	
24,498	24,498	دائنون وارصدة دائنة أخرى

مخاطر أسعار أدوات الملكية :
إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد . لا تتعرض الشركة حاليا لهذه المخاطر .

15- قياس القيمة العادلة
تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لمداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس . يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية :

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام .
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

كما في 31 ديسمبر ، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية ، لقد قدرت إدارة الشركة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية .

16- إدارة مخاطر الموارد المالية
إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار ، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين ، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة الموارد المالية. وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن للشركة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين ، تخفيض راس المال المدفوع ، إصدار أسهم جديدة ، بيع الموجودات لتخفيض الديون ، الحصول على قروض جديدة .

17- الإرتباطات والأحداث المحتملة
يوجد على الشركة كما في 31 ديسمبر إلتزامات محتملة هي كما يلي :

2015	2016
55,273	58,315

خطابات ضمان

إن خطابات الضمان مقدمة للشركة مقابل حجز ودیعة لأجل - إيضاح (3) .

18- مطالبات وإلتزامات قضائية محتملة
توجد لدى الشركة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة ضد الغير ومن الغير ضد الشركة ، والذي ليس بالامكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء . وفي رأي إدارة الشركة فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية للشركة ، وعليه ، لم تقم الشركة بقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظرا لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المرفقة .